الأمم المتحدة تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2011
"تشجيع استخدام التكنولوجيا من القطاع الخاص"

المستقبل - الخميس 20 تشرين الأول 2011 - العدد 4150 -

عقد مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت مؤتمر صحافي، أمس، في بيت الأمم المتحدة، تم خلاله اطلاق تقرير اقتصاد المعلومات 2011 بعنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص"، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تخلله كلمات لكل من مدير ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في "الاسكوا" حيدر فريحات، المسؤول الأول ن شؤون تكنولوجيا المعلومات في "الاسكوا" رامي الزعتري.

وعرض تقرير هذا العام أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع عملية التنمية في القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان النامية، ويعالج كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا لخلق تأثير اقتصادي حقيقي عبر سد الفجوة الرقمية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

وتحدث في البداية، فريحات فقال:

ان التقرير من ستة فصول رئيسية وملحق احصائي:

أولاً ــ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية القطاع الخاص؛

ثانياً ــ تيسير عملية استخدام القطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ثالثاً ــ تشجيع استخدام التكنولوجيا المذكورة من قبل القطاع الخاص؛

رابعاً ــ تعزيز فعالية تدخلات القطاع الخاص من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

خامساً ــ زيادة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم ريادية المرأة؛

سادساً ــ توصيات سياساتية.

ولفت الى ان التطور في مجالات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفاوت بشكل كبير، وفي حين ان اشتراكات الهاتف الثابت تتوجه نحو الركود، فان استخدام الهاتف النقال والانترنت يتواصل بالارتفاع بسرعة ملحوظة في معظم البلدان والمناطق. في الوقت ذاته، هناك فجوة واسعة بين البلدان المتقدمة والنامية من جهة، والبلدان الأقل نمواً من جهة أخرى خاصة في مجال خدمة الحزمة العريضة. فقد بلغ عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف الثابت في العالم نحو 1،2 مليار اشتراك في نهاية عام 2010 وبلغ عدد مستخدمي الهاتف النقال 5،4 مليارات نسمة خلال هذا العام بمعدل انتشار ناهز الـ 78 في المائة مقارنة بمعدل بلغ 68 في المائة عام 2009. هذا ويقدر عدد مستخدمي الانترنت بنحو 2 مليار في نهاية عام 2010، منهم نحو 527 مليون مستخدم لخدمة الحزمة العريضة.

ويشكل ارتفاع تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم المعوقات التي تواجه انتشارها وشيوع استخدامها. ويناقش التقرير العلاقة القوية بين القدرة على تحمل التكاليف ومعدلات انتشار هذه التكنولوجيا.

وتؤكد ذلك الاحصاءات الواردة فيه؛ فعندما ترتفع التكلفة، تنخفض نسب الانتشار. وبالنسبة للهاتف النقال ينبغي ان تكون تكلفة استخدامه معقولة وفي متناول العامة حتى يتمكن الفقراء من الحصول عليها. لقد أتاح الانتشار السريع للهواتف النقالة عند كافة الشرائح المجتمعية، ولأول مرة، القدرة الفورية على التواصل والتفاعل. فقد شهدت السنوات الماضية، ارتفاعاً في نسبة انتشاراً لهاتف النقال في بلدان العالم الأقل نمواً من 5 الى 33 اشتراك لكل 100 نسمة. ويعد هذا الانتشار اعلى بكثير من أي خدمة اخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الهاتف الثابت والانترنت والحزمة العريضة.

ورأى تقرير اقتصاد المعلومات 2011 الذي تم اطلاقه امس قد حدد أربعة مجالات يمكن ان تنطلق باتجاهها العلاقة التشاركية بين القطاع الخاص وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتمثل في: تعزيز دور القطاع الخاص في

توفير البنية الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المنبثقة عنه، وتحسين فرص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات، وتشجيع ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته، وتحقيق الكفاءة العالية في استخدام التكنولوجيا لدى القطاع العام بما ينعكس على خدمة تنظيمية ورقابية افضل من القطاع العام على القطاع الخاص.

ويكمن التحدي عند واضعي السياسات بتسخير التحسن الكبير في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدماً حتى تعود بالفائدة على شعوب المنطقة بكافة شرائحها.

الأنوار
يومية- سياسية - عربية

الخميس, تشرين الأول 20 2011 الموافق 22 ذو القعدة 1432 هـ

تقرير أونكتاد <إقتصاد المعلومات 2011>

لبنان يعتلي سلّم التكنولوجيا ببطء رغم المحاولات <الخجولة>

اقتصاد <معرفي>، <تكنولوجي>، <اتصالات> عبارات اقتحمت الاقتصاد العالمي وبدلت مفاهيم قائمة منذ مئات السنين حيث كان الاقتصاد يقوم وقتها على ركائز ثلاث : زراعة - صناعة - تجارة اما اليوم ومع دخول الفية جديدة تبدلت المفاهيم وتغيرت السياسات واصبحت الدول المتطورة هي الدول القادرة على رسم سياساتها بناء على المعرفة كونها محرك الانتاج والنمو الاقتصادي واصبح معيار النجاح للدول هو مدى امتلاكها لهذه الشبكات العلمية وكيفية استخدامها بالشكل المطلوب .

هذا الانقلاب الذي طرأ على علم الاقتصاد جعل الدول النامية امام معضلة حقيقية تجعلها في سباق لركوب موجة التغيير ولكن وبالرغم من الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول الا ان ركوبها حافلة التكنولوجيا لا زال ضعيف وليس مستغربا ان يكون لبنان احدى هذه الدول الذي يحاول اللاحق بقطار المعرفة فهل سيستطيع مواكبة التطورات ام ستبقى خطواته خجولة؟؟؟

اقتصاد التكنولوجيا ما هو اقتصاد التكنولوجيا؟ وعلى ماذا يقوم؟ ما الذي يجعل بعض الدول تستخدمه في عملية التنمية؟

بداية اقتصاد التكنولوجيا هو الاقتصاد القائم على استخدام وسائل التكنولوجيا من انترنت، هواتف نقالة وذكية، انتشار للمعلومة، خدمات جيل ثالث ورابع وغيرها من وسائل الاتصال المباشر التي تحرك العجلة الاقتصادية وتزيد من نسبة النمو في البلدان اذ و بحسب خبراء اقتصاد فأن اكثر من 50% من الناتج الاجمالي من الدول المتطورة يقوم على المعرفة اذ ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة بالنسبة تفوق المتوقع، اذ تعتبر هذه الدول ان الاستثمار في المعلومات أصبح أحد عوامل الإنتاج، كونه يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل ويعالج مشاكل اجتماعية اهمها الفقر و البطالة.

انطلاقا من هذه الحقيقة العلمية والثابته بالتجربة اطلقت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية اونكتاد تقريرها السنوي حول اقتصاد المعلومات الذي حمل هذا العام عنوان <تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص>، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تحدث فيه كل من مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا <الإسكوا> حيدر فريحات والمسؤول الأول عن شؤون تكنولوجيا المعلومات في اللجنة رامي الزعتري.

واعتبر فريحات ان <الأمم المتحدة وضعت أهمية كبيرة للدور الحيوي والمحوري للقطاع الخاص ذو الحس الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية>، مشيرا إلى أن <تنمية القطاع الخاص تعتبر أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمحتضنة>. وقال إن <الدول الأعضاء يعكفون على تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص في خلق فرص عمل حقيقية وزيادة مستويات الدخل والإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، مما يعود على هذه الدول بعائدات حكومية غير مرهقة لكاهل مواطنيها أو القطاع الخاص الذي يحرك عجلة الاقتصاد.

ورأى فريحات أن <التحدي يكمن عند واضعي السياسات بتسخير التحسن الكبير في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدما حتى تعود بالفائدة على شعوب المنطقة بكافة شرائحها>. ولفت إلى أن <الإسكوا تود اغتنام هذه الفرصة لحث بلدانها الأعضاء وشركائهم في التنمية على قراءة تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 بإمعان والنظر في توصياته بالعناية المطلوبة، وتؤكد ثقتها بالقطاع الإعلامي في إيصال الرسالة النبيلة حول هذا الموضوع المهم>.

لبنان والجيل الثالث ان لبنان كغيره من الدول غرب اسيا غاب عنه مصطلحات المعرفة والتكنولوجيا في رسم سياسته الاقتصادية ولا زال يعتمد على قطاعات كالسياحة و المصارف لزيادة فرص النمو بالرغم من ان لبنان كان اول الدول في غرب اسيا الذي ادخل الهاتف النقال الى سوقه وبالرغم من ذلك فأن ذاك الانجاز وقع سريعا بعدما استطاعات دول كثيرة ان تسبقه و تحلق في عالم المعلومة و استثمارها حتى اصبح في مصاف الدول المتأخرة في استخدام التكنولوجيا اذ و بالارقام فأن نسبة سرعة الانترنت لا تتخطى 1 ميغابايت بالثانية بالرغم من ان المعدل العالمي هو 9 ميغا وبالرغم من جهود وزارة الاتصالات الخيرة والتي سارعت لتدارك الواقع الاليم واعلنت عن بدأ خدمات الجيل الثالث والعمل على زيادة سرعة الانترنت الى 8 ميغابايت الى انها لا زالت تحت المعدل العالمي ·

ووفقا للاتحاد العالمي للاتصالات حتى نهاية 2010 لم يصل لبنان الى المستوى العالمي فيما خص الاتصالات الخليوية و انتشار استخدام الانترنت اذ لاحظ الاتحاد:

{ ان انتشار الهاتف الثابت وصلت الى نسبة 21% مقارنة مع المعدل العالمي الذي لم يتخطى 17% وهنا نلاحظ تخطي لبنان المعدل العالمي·

{ انتشار الهاتف النقال او الخلوي في لبنان وصل الى نسبة 68% مقارنة مع المعدل العالمي الذي وصل الى 78%·

{ ان مستخدمي الانترنت في لبنان وصل الى 31% فيما المعدل العالمي 35%

{ استخدام fix broadband وصل الى 4.7% فيما المعدل العالمي 7.6%·

وعليه فإنه يقع على لبنان لكي يركب حافلة التكنولوجيا ويحول اقتصاده من اقتصاد ريعي الى اقتصاد معلوماتي ان يعمل على تحرير قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص في الولوج مع القطاع العام و احداث شراكة يستطيع من خلالها احداث نزع غبار الجهل وارتداء ثوب العلم و المعرفة·

وعليه و بالرغم من ان جهود وزارة الاتصالات في اطلاق خدمات الجيل الثالث و العمل على نقل لبنان من ثقافة الى اخرى الى ان هذه الخطوات لا زالت خجولة و لا تواكب التطور العالمي في هذا المجال اذ لا يكفي ان ندخل في خدمات الجيل الثالث و الدول الاخرى اصبحت على مقربة من خدمات الجيل الرابع و الخامس وعليه كان من الاجدى على الحكومة وعلى الوزارة ان توسع من القفزة في هذا المجال لكي تحقق النتائج المرجوة على المدى المتوسط و البعيد·

الولوج في المعرفة ان التحدي الاكبر الذي يقع على عاتق دول غرب اسيا و منها لبنان هو في تغيير العقلية و حث صناع القرار في هذه الدول الى تثقيف مواطنيها تكنولوجيا و حثهم على استخدام هذه الوسائل بالشكل الصحيح اذ لا يكفي ان نمتلك وسائل التكنولوجيا وان لا نستخدمها بالشكل الصحيح وعليه فأنه يقع على عاتق حكومات هذه الدول ومنها حكومتنا <حكومة العمل> ان تقوم :

1 - بتغيير سياساتها الاقتصادية عبر إدراج موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في برامج التدريب المصممة لتنمية المهارات التجارية ·

2 - الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال استفادة أكبر في دعم قدرات المرأة على تنظيم المشاريع تسخير الخدمات المالية المتنقلة لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المالية·

3 - استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحد من تكلفة المعاملات التجارية ومساعدة المشاريع الصغرى والبالغة الصغر في إيصال سلعها وخدماتها إلى الأسواق المحلية والدولية

4 - اعتماد أطر تنظيمية لبناء الثقة في استخدام التكنولوجيات الجديدة أو التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا معروفة ووضع مبادئ توجيهية تساعد الجهات المانحة في الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال فيما تضعه من استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص·

تقرير اونكتاد عرض الزعتري خلال المؤتمر أبرز ما تضمنه تقرير هذا العام مع التركيز على المنطقة العربية، لافتا إلى أن <نسبة انتشار الاشتراكات في الهاتف النقال ارتفعت من خمسة فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010>· وقال إن <التقرير قد لحظ أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.6 مليار دولار أميركي مقابل 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من قبل خدمات الاتصالات وقطاع الاتصالات المتنقلة>

ولفت إلى أن <أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الانترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بثلاثمائة مرة من أي فرد في البلدان النامية>، مشيرا إلى أن <أونكتاد تتوقع أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي وازدياد انتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج>·

بلقيس عبد الرضا

ÃØÈÚ

السفير
20/10/2011 العدد: 12017
معلومات
أفريقيا.. أحزان القارّة السمراء
العدد ٩٥

الأمم المتحدة تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2011: الاستفادة من التكنولوجيات لتنمية القطاع الخاص

اطلاق تقرير اقتصاد المعلومات في «الاسكوا» (بلال قبلان)

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت أمس تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والذي يحمل هذا العام عنوان «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص».

وفي مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تحدث كلّ من مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حيدر فريحات، والمسؤول الأول عن شؤون تكنولوجيا المعلومات في اللجنة رامي الزعتري.

أكد فريحات أن «الأمم المتحدة قد وضعت أهمية كبيرة للدور الحيوي والمحوري للقطاع الخاص ذي الحس الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية»، مشيراً إلى أن «تنمية القطاع الخاص تعتبر أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمحتضنة». وقال إن الدول الأعضاء يعكفون على تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص في خلق فرص عمل حقيقية وزيادة مستويات الدخل والإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، «مما يعود على هذه الدول بعائدات حكومية غير مرهقة لكاهل مواطنيها أو القطاع الخاص الذي يحرك عجلة الاقتصاد».

ورأى فريحات أن «التحدي يكمن عند واضعي السياسات بتسخير التحسن الكبير في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدماً حتى تعود بالفائدة على شعوب المنطقة بكل شرائحهم».

بدوره، عرض الزعتري أبرز ما تضمّنه تقرير هذا العام مع التركيز على المنطقة العربية، لافتاً إلى أن نسبة انتشار الاشتراكات في الهاتف النقال ارتفعت من خمسة فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010. وقال إن التقرير قد لحظ أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.6 مليارات دولار أميركي مقابل 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من خدمات الاتصالات وقطاع الاتصالات المتنقلة.

ولفت إلى أن أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الانترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بثلاثمئة مرة من أي فرد في البلدان النامية، مشيراً إلى أن أونكتاد تتوقع أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي وازدياد انتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج.

وقدم التقرير توصيات عدة تتعلق بالسياسات العامة، من بينها التوصيات الآتية: إدراج موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في برامج التدريب المصممة لتنمية المهارات التجارية؛ الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال استفادة أكبر في دعم قدرات المرأة على تنظيم المشاريع؛ تسخير الخدمات المالية المتنقلة لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المالية؛ استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحد من تكلفة المعاملات التجارية ومساعدة المشاريع الصغرى والبالغة الصغر في إيصال سلعها وخدماتها إلى الأسواق المحلية والدولية؛ اعتماد أطر تنظيمية لبناء الثقة في استخدام التكنولوجيات الجديدة أو التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا معروفة ووضع مبادئ توجيهية تساعد الجهات المانحة في الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ما تضعه من استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص.

الإسم الكامل | البريد الإلكتروني

التعليق

أقصى حد للمشاركة هو 350 حرفاً - شروط الإستخدام
تتم مراجعة المشاركات قبل نشرها

الرجاء إعادة كتابة الرقم الموجود في الصورة

743788

إرسال

على الصفحة

الأكثر قراءة
- «الهبات 30%
- الدولار بـ1507,5 10%
- اتفاق «هيلتون» 9%
- البنك الدولي: 9%
- البنزين بتراجع مئة 7%

تغطية خاصة
- صفحات مجهولة من حرب تموز
- تونس
- مصر
- البحرين
- ليبيا
- اليمن
- سوريا

شباب فلسطين

e-jaredeh
إيلاف

عيون
نحن معك
الأسبوع بالدور
نسمع إقتراحاتكم

حالة الطقس
بيروت
23°C

شباب
المثلة اللبنانية
دارين حمزة

الأخبار
al-akhbar
alakhbar english
آخر تحديث الخميس 3:03 ص 20 تشرين الأول
تابعونا على تويتر

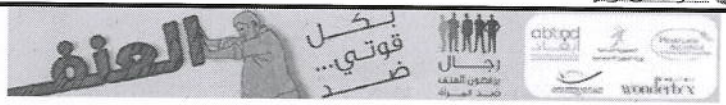

إطلاق «3G» اليوم: السعر يبدأ من 20$

حسن شقراني

الإنترنت يتطوّر رغم عرقلة السياسة: الآمال كبيرة والحلّ قريب

بنهاية عام 2010، كان لبنان بين 50 بلداً نامياً أطلق خدمات الإنترنت بالحزمة العريضة (Broadband)، أي الإنترنت السريع والفعال. ما يُعدّ قفزة مهمّة للحاق بالركب العالمي. فقد بلغ معدّل سرعات التنزيل (Download) عالمياً في العام الماضي، نحو 6.4 ميغابيت في الثانية (Mb/s)، أمّا السرعة في لبنان فكانت دون 1 Mb/s، وفقاً للإحصاءات التي يذكرها تقرير «اقتصاد المعلومات 2011» الصادر عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وتتمثّل الخطوة التي قام بها لبنان أساساً بتحرير السعات الدولية على الكابلين الأساسيّين وإطلاق مشروع نشر شبكة الألياف البصريّة. وفيما بدأ المستهلكون يشعرون تدريجاً بتأثير الإجراء الأوّل، بدءاً من تشرين الأوّل 2011، تمضي أعمال البنى التحتية لمد الشبكة لكي تتمّ تغطية العاصمة في الفصل الأوّل من عام 2012، وتلحقها المناطق تباعاً لتحقيق التغطية الشاملة خلال مدّة عام ونصف عام.

في الواقع، «هناك فجوات كبيرة في واقع الإنترنت السريع عالمياً، ليس فقط من حيث الاتصال بل أيضاً من حيث سرعات التنزيل»، وفقاً للتقرير الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب آسيا (ESCWA) في بيروت. «ففيما تُرصد أعلى معدّلات سرعة التنزيل في كوريا الجنوبية وتبلغ 37.6 Mb/s تُظهر الأوضاع في البلدان النامية مثل النيبال ولبنان أنّ السرعة هي دون 1 Mb/s».

لكن أرقام العام الماضي سرعان ما تتحسّن مع توسيع السعات وزيادة السرعات؛ حيث بدأ المستهلكون منذ بداية الشهر الجاري يلمسون تحسناً ملموساً بعدما أصبحت السرعة الأدنى المتوفّرة في بعض المناطق 1 Mb/s وصولاً إلى 8 Mb/s، والسعات تراوح بين 4 GB و40 GB. كما تمّ خفض الأسعار بنسبة قاربت 80%.

هذا لا يعني أن الصورة تحوّلت كلياً؛ إذ إن خدمة «DSL» لا تزال تئنّ من تعطيل يبدو مفتعلاً من جانب إدارة هيئة «أوجيرو»، وفقاً لما يؤكّده خبراء من القطاعين العام والخاص. ويأخذ الكثيرون على وزارة الاتصالات جزمها بأنّ وضع الإنترنت سيتغيّر رأساً على عقب مباشرة مع حلول الأوّل من تشرين الثاني 2011، من دون حسم وضع إدارة «أوجيرو».

غير أنّ أمل المستهلكين والاقتصاد عموماً يبقى معقوداً على أن تؤدّي النقاشات السياسيّة التي تدور حالياً إلى حلّ قريب في شأن رفض إدارة الهيئة تنفيذ تعليمات الوزارة، بدءاً من تحرير السعات الدولية كاملة، وصولاً إلى تسيير شؤون المستهلكين عبر تأمين الآلات اللازمة للربط (Modems). ويبدو أنّ بوادر الحل قد تظهر في الأسبوع المقبل، يتابع الخبراء أنفسهم، ويقوم على إجراءات إدارية تتعلّق بفصل منصب المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، الذي يشغله عبد المنعم يوسف، عن منصب رئيس هيئة «أوجيرو» ومديرها العام.

على أي حال، فإنّ الأوضاع إجمالاً يبدو أنّها تسير على السكّة الصحيحة، وإن بوتيرة بطيئة في بعض الأحيان. وهنا يجب ألّا يُسقط من الاعتبار أنّ القطاع بقي مهملاً طوال سنوات، وظهر ذلك عبر نقص السعات الدولية (الوقود اللازم لتشغيل الإنترنت) وعبر نقص الاستثمارات وارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال، كان معدّل مستخدمي الإنترنت 10.1% فقط في عام 2005، وارتفعت النسبة إلى 31% في عام 2010، وفقاً لأرقام التقرير نفسه. ومع المضيّ قدماً على صعيدي تحسين الخدمة وخفض الأسعار، يُتوقّع أن يرتفع هذا المعدّل ويستفيد اللبنانيون أكثر فأكثر من ثمار هذه التكنولوجيا.

ومن المتوقع أن يتوسّع الاتصال بالإنترنت من «الثابت» (عبر تقنية «DSL») إلى الإنترنت السريع الجوّال، إذ يُطلق وزير الاتصالات نقولا صحناوي اليوم خدمة الجيل الثالث (3G) التي تؤمّن سرعة اتصال بمعدّل 7 Mb/s، وبمعدّل نظري يبلغ 21 Mb/s؛ وذلك بعد مرحلة تجريبيّة امتدّت شهراً كاملاً، استفاد فيها 4 آلاف مشترك مجاناً من الخدمة، والتي يبدو أنّها تُبشّر بالخير.

وبحسب المعلومات المتوفّرة لـ«الأخبار»، فإنّ أسعار هذه الخدمة ستكون تنافسية فعلاً، إذ ستبدأ أعلى بقليل من السعر الأدنى لخدمة «DSL» (على الأرجح سيبلغ سعر أرخص اشتراك أقل من 20 دولاراً شهرياً).

لكن التحدّيات لا تزال موجودة في لبنان لتحقيق الإمكانات الكثيرة التي يكتنفها قطاع الإنترنت من حيث الطلب تحديداً، وتحفيز العجلة الاقتصادية عموماً نظراً إلى أهمية قطاع تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات (ICT) في النموّ والتنمية. وهنا يُمكن ذكر المناطق التي تبقى خارج تغطية «DSL»، وخاصةً في الأطراف (الأرياف منها تحديداً). المستهلكون في تلك المناطق يمكنهم الإفادة من خدمات الإنترنت عبر «3G» الذي سيُغطّي الأراضي اللبنانية كلها بحلول شباط عام 2012، كما يُمكنهم الاستمرار بالعمل عبر الاشتراكات مع الموزّعين المحلّيين. إلى حين وصول شبكة الألياف الضوئية إلى كلّ منزل (عملية يُرمز إليها تقنياً بعبارة FTTx) خلال المدّة المذكورة آنفاً.

هذا التأخّر ينتج من العبء الثقيل الذي رزح تحته القطاع خلال السنوات العشرين الماضية، ومن سوء تنظيم الاستثمارات في بعض الأحيان، وغيابها كلياً في معظم الأحيان. إلى ذلك، يجب التشديد على أنّ تحسين الإنترنت وأسعاره ودور هذا التحسين في النمو والتنمية ليست الجانب الوحيد من التكنولوجيا التي تؤثّر على معالم المجتمعات من الشؤون العسكرية إلى الترفيه. فهناك أيضاً مؤشّر اختراق الهاتف الخلوي؛ وهنا يقول التقرير إنّ معدّله في لبنان ارتفع من 24.5% فقط إلى 68% بين عامي 2005 و2010. والمعلومات حالياً تفيد بأنّ المعدّل تجاوز 75 %. وهو مؤشّر جيّد باتجاه تجاوز عتبة اختراق 100%، وخصوصاً مع ارتفاع أهمية الهواتف الذكية (Smartphones) للاتصال بالإنترنت؛ فمبيعات تلك الهواتف نمت 72% في عام 2010، وشكّلت نحو خمس الهواتف الجوالة التي بيعت عالمياً وبلغ عددها 1.59 مليون وحدة.

مقالات أخرى لحسن شقراني:

- اعتصام أمام السرايا اليوم
- مرسوم الأجور لن يمرّ بسهولة
- اعتصام أمام السرايا الحكومية الاربعاء المقبل
- الجميع ضد صفقة زيادة الأجور
- هكذا أجهضت الزيادة المفترضة

العدد ١٥٤٣ الخميس ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١
اقتصاد

التعليقات

اضف تعليق جديد

— شروط التعليق —

اسمك:
مجهول

بريد إلكتروني:

محتويات هذا الحقل سرية ولن تظهر للآخرين.

Homepage:

الموضوع:

التعليق: *

Comments are limited to a maximum of *250* words.

- Web page addresses and e-mail addresses turn into links automatically.
- Allowed HTML tags: <a>   <cite> <code>   <dl> <dt> <dd> <aside>
- Lines and paragraphs break automatically.

More information about formatting options

احفظ | عاين

THE DAILY STAR
LEBANON

U.N. urges developing countries to liberalize IT sector

By Mohamad El Amin

BEIRUT: A U.N. report released Wednesday called on developing countries to liberalize the IT sector, improve network infrastructure and provide better regulatory environment for this industry. It noted that the digital divide persists among private companies in developing nations.

The report, entitled "IER 2011: Information and Communication Technologies as an Enabler for Private Sector Development," issued by the Geneva-based U.N. Conference on Trade and Development was launched in the MENA region at the U.N. House Beirut Wednesday.

The U.N.'s Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA) director of information and communication technology division, Haidar Fraiha, used his opening statement to focus on the importance of ICT in fostering economic growth.

"The challenge resides with policy-makers to push for considerable improvements and [the] spread of ICT usage to foster economic development benefiting peoples of the region from all segments of society," he said.

Fariha said that ESCWA wanted to take this opportunity to urge member countries and partners to review the report and carefully consider the important policy recommendations put forward by it.

For his part, the first information technology officer at ESCWA, Rami Zaatari, discussed the main findings of the report.

"In the least developed countries, mobile penetration levels surged from only five mobile subscriptions per 100 inhabitants in 2005 to 33 in 2010," he said, adding that further rapid development in the sector is expected.

Zaatari highlighted the significance of the ICT sector in developing regional economies.

Citing an example, Zaatari said the report found that in the case of Egypt, the value added of the ICT sector had reached nearly $5.6 billion, corresponding to 3.8 percent of GDP, accounted for by growth in telecommunication services, particularly the mobile networks sector.

Yet the report said that despite the noticeable growth of the ICT sector in the MENA region over the past few years, the region still needs to catch up with other countries.

To help bridge the digital divide, the report called on governments to continue liberalizing telecom markets, allowing expanding and improving network infrastructures through attracting additional investments.

However, the report shows that even when access to ICTs is improved, small enterprises tend not apply them in daily activities, because they are deemed expensive or because such technologies are not yet fully trusted in society.

The Internet, for instance, is still primarily used in developing countries to send and receive emails rather than engaging in more highly profitable activities such as electronic commerce.

Micro and small enterprises in developing economies, the report claims, remain far behind in terms of use of ICTs.

The report said that mobile broadband was also seen as a major step forward, arguing that many developing countries still need to allocate spectrum and license operators to provide the service.

Lebanon for instance, which has around 3 million cellular subscriptions, has only recently launched a 3G technology which is meant to enhance telecommunications in the country and speed up downloading of files and programs significantly.

Finally, the report makes several policy recommendations focusing on improving ICT knowledge through business skills training programs, leveraging of ICTs support of women entrepreneurship, and harnessing mobile money transfer services to make financial markets more inclusive.

It also calls for utilizing ICT tools to help reduce costs of business transactions and to help small enterprises bring their goods and services to domestic and international markets,

The report's policy recommendations also encourage adopting regulatory frameworks needed to build confidence in the use of new technologies and developing donor guidelines to ensure that the ICT potential is fully reflected in private sector development strategies.

The Information Economy Report and its database are available online at http://Measuring-ict.unctad.org.

Copyrights 2011, The Daily Star - All Rights Reserved

20/10/2011

ÉCONOMIE
LIBAN - DÉVELOPPEMENT

Le Liban épinglé une fois de plus pour son retard dans le déploiement des nouvelles technologies

Par Marisol EL-RIFAÏ | jeudi, octobre 20, 2011

Au cours d'une conférence organisée hier au siège des Nations unies à Beyrouth, la Cnuced a dévoilé son rapport 2011 sur l'économie de l'information, axé cette année sur les nouvelles technologies comme outils de croissance pour les petites et microentreprises. Le pays du Cèdre, pionnier dans les années 90 en matière de lancement de la téléphonie mobile et de l'Internet, continue de faire figure de cancre, malgré les récentes avancées.

Le rapport 2011 sur l'économie de l'information de la Conférence des Nations unies pour le commerce et le développement (Cnuced), axé cette année sur « les technologies de l'information et de la communication comme outils de développement du secteur privé », a été lancé hier à Beyrouth, dans le cadre d'une conférence de presse.

Le directeur du département « technologie de l'information et de la communication » à l'Escwa, Haïdar Freihat, a dévoilé à cette occasion les principales lignes du rapport, en insistant sur l'importance croissante des nouvelles technologies dans la productivité du secteur privé, et en particulier pour les petites et microentreprises des pays en développement (PED).

Par nouvelles technologies, le rapport se réfère surtout à la téléphonie mobile et aux services Internet. « L'utilisation du téléphone portable explose dans le monde. Sur près de six milliards d'être humains, on comptait, fin 2010, 1,2 milliard d'abonnés à la téléphonie fixe et 5,4 milliards à la téléphonie portable », a souligné M. Freihat. Selon lui, ces chiffres prennent une importance considérable dans les PED qui se dotent de nouvelles applications pour téléphones portables, permettant ainsi à leurs citoyens de bénéficier de services innovants et à moindre coût. « Les services financiers comme les transferts d'argent à travers le téléphone portable sont en train de gagner du terrain », a ajouté M. Freihat. Le rapport souligne que sur 100 services de ce genre, 50 % sont en Afrique et 30 % en Asie. « Quatre milliards de personnes dans le monde n'ont pas de compte en banque. Parmi ces derniers, nombreux sont ceux qui effectuent des transferts d'argent de portable à portable. Cette méthode peut aider les petites et microentreprises à se développer dans des zones rurales car elle est plus rapide et moins chère que les agences de transfert d'argent traditionnelles », a ajouté M. Freihat.

Largement à la traîne

Dans un exposé plus détaillé du rapport, un responsable du département « technologie de l'information et de la communication » à l'Escwa, Rami Zaatari, s'est penché sur le cas du Liban et des pays de la région en termes de taux de pénétration des nouvelles technologies. « Le Liban a encore beaucoup de retard par rapport au reste du monde, même s'il a été l'un des premiers pays de la région à introduire Internet et les téléphones portables sur son territoire », a souligné M. Zaatari. Selon le rapport de la Cnuced, le Liban est arrivé à l'avant-dernier rang mondial en termes de vitesse moyenne du service ADSL en 2010.

Quant aux estimations de l'Escwa pour l'année 2011, révélées exclusivement à L'Orient-Le Jour, notons qu'elles placent une fois de plus le Liban en dessous de la moyenne mondiale de 9,1 mégabits par seconde (mb/s), et ce malgré la récente augmentation de la vitesse maximale de l'ADSL à 8 mb/s. Également, sur plus de 200 pays recensés en 2010, 30 seulement n'avaient pas encore accès à la 3G, dont le Liban.

Dans son dernier chapitre, le rapport de la Cnuced émet un certain nombre de recommandations destinées principalement aux gouvernements afin de les sensibiliser à l'importance de tenir compte des nouvelles technologies dans leurs programmes économiques, notamment en ce qui concerne la lutte contre la pauvreté. Selon le rapport, les coûts encore trop élevés des nouvelles technologies constituent la principale cause du retard économique que prennent certains pays, et non pas l'illettrisme ou le manque de volonté des populations. Toujours selon le rapport, il ne suffit pas non plus de rendre accessible l'utilisation des nouvelles technologies au plus grand nombre de

personnes, mais d'en améliorer l'efficacité, et ce à travers de nouveaux services adaptés aux besoins de la population et des formations spécifiques. Concrètement, le rapport encourage les gouvernements à développer l'infrastructure de base propre au secteur des télécommunications en encourageant par exemple le partenariat public-privé pour qu'il y ait plus de concurrence et des tarifs à moindre coût.

البث المباشر
لمشاهدة خطابات الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله
لمشاهدة نشرات الأخبار
عربي EN FR ES
AM 9:01 Oct 21
SPEEDTEST.NET 3.96 0.98 52 GRADE: A+
BENEFIT FROM THE NEW DSL SPEEDS NOW
CLICK HERE TO APPLY OR CALL 1293
& GET • WIRELESS MODEM +2 MONTHS FREE
TERRANET Your Quality Internet Service Provider

صفحات منوعة

الأمم المتحدة تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2011

محرر الموقع

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت امس تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والذي يحمل هذا العام عنوان «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص».
وفي مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تحدّث كلّ من مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حيدر فريحات، والمسؤول الأول عن شؤون تكنولوجيا المعلومات في اللجنة رامي الزعتري.

أكد فريحات أن «الأمم المتحدة قد وضعت أهمية كبيرة للدور الحيوي والمحوري للقطاع الخاص ذي الحس الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية»، مشيراً إلى أن «تنمية القطاع الخاص تعتبر أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمحتضنة». وقال إن الدول الأعضاء يعكفون على تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص في خلق فرص عمل حقيقية وزيادة مستويات الدخل والإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، «مما يعود على هذه الدول بعائدات حكومية غير مرهقة لكاهل مواطنيها أو القطاع الخاص الذي يحرك عجلة الاقتصاد».
ورأى فريحات أن «التحدي يكمن عند واضعي السياسات بتسخير التحسن الكبير في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدماً حتى تعود بالفائدة على شعوب المنطقة بكل شرائحهم».

بدوره، عرض الزعتري أبرز ما تضمّنه تقرير هذا العام مع التركيز على المنطقة العربية، لافتاً إلى أن نسبة انتشار الاشتراكات في الهاتف النقال ارتفعت من خمسة فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010. وقال إن التقرير قد لحظ أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.6 مليارات دولار أميركي مقابل 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من خدمات الاتصالات وقطاع الاتصالات المتنقلة.

ولفت إلى أن أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الانترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بثلاثمئة مرة من أي فرد في البلدان النامية، مشيراً إلى أن أونكتاد تتوقع أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي وازدياد انتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج.

ويقدم التقرير توصيات عدة تتعلق بالسياسات العامة، من بينها التوصيات الآتية: إدراج موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في برامج التدريب المصممة لتنمية المهارات التجارية؛ الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال استفادةً أكبر في دعم قدرات المرأة على تنظيم المشاريع؛ تسخير الخدمات المالية المتنقلة لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المالية؛ استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحد من تكلفة المعاملات التجارية ومساعدة المشاريع الصغرى والبالغة الصغر في إيصال سلعها وخدماتها إلى الأسواق المحلية والدولية؛ اعتماد أطر تنظيمية لبناء الثقة في استخدام التكنولوجيات الجديدة أو التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا معروفة ووضع مبادئ توجيهية تساعد الجهات المانحة في الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال في ما تضعه من استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص.

مواضيع ذات صلة

أكثر من 70 مليون شخص يتخبطون في الفقر المدقع
منظمة الصحة العالمية: تراجع حالات الإصابة بالسل عالمياً لأول مرة
الفاو: ارتفاع أسعار الغذاء يهدد الدول الفقيرة
مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين الانتهاكات في اليمن
وزير الخارجية الفلسطيني: حصلنا على تأييد ثمانية من أعضاء مجلس الأمن

بحث
بحث
الموقع الرياضي | نشرة الأخبار | شبكة البرامج | الفيديو | البث المباشر

الآن على المنار الفضائية
صباح المنار : 2011/10/21

أقوال الصحف

الدار دارك
الجمعة 18:30
الأثنين : 07:00 (إعادة) 13:00
الثلاثاء : 07:00 (إعادة) 13:00
الأربعاء : 13:00

جريدة الفجر ليبيا الإلكترونية

إرتفاع نسبة المشتركين في الهاتف النقال في العالم العربي

تقييم المستخدمين: / 0
سيئ جيد تقييم

الأخبار - الاقتصاد

بيروت, لبنان:أظهر تقرير لمركز الأمم المتحدة للإعلام حول إقتصاد المعلومات لعام 2011، إرتفاع نسبة المشتركين في الهاتف النقال في العالم العربي. وقال التقرير الصادر اليوم الأربعاء، في بيروت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يحمل عنوان (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات) إن "نسبة إنتشار الإشتراكات في الهاتف النقال إرتفعت من 5 فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010" في العالم العربي.

ولاحظ التقرير أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 5.6 مليار دولار أميركي مقابل 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من قبل خدمات الإتصالات وقطاع الإتصالات المتنقلة.

ولفت إلى أن "أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الإنترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بـ300 مرة من أي فرد في البلدان النامية".

وتوقّع التقرير أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي، وازدياد إنتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج.

وأشار التقرير إلى أن "الأردن يعد مثالاً جيداً، حيث أن جميع مؤسسات الأعمال تقريباً، التي توظف أكثر من 250 عاملا، تستخدم الإنترنت لإتمام معاملاتها، غير أن نسبة مؤسسات الأعمال البالغة الصغر التي تستخدم الشبكة لترويج مبيعاتها والإتصال بزبائنها لا تتجاوز 6%".

وأظهر التقرير الى أنه "بينما يتمتع أكثر من ثلاثة أرباع المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم في كل من الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وتركيا وكوريا وسنغافورة وقطر وكولومبيا بالنفاذ إلى الإنترنت عبر النطاق العريض، فإن الحصة المقابلة أدنى بكثير في البلدان النامية الأخرى، لاسيما في حالة مؤسسات الأعمال الصغرى".

وبيّن أن مؤسسات الأعمال في البلدان النامية تستخدم الإنترنت بالأساس للحصول على معلومات بدلاً من إستخدامها للتعامل مع الحكومات.

ويمكن للحكومات أن تحسّن النفاذ إلى المعلومات وتيسّر الخدمات المتصلة بالمعاملات، كتسديد الضرائب وفواتير إستخدام المنافع العامة ومكننة النظم الآلية عبر الإنترنت.

وأشار التقرير الى أن قلة قليلة من مشاريع تنمية القطاع الخاص الرامية إلى دعم صاحبات المشاريع تستفيد إستفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والإتصال.

Share Link:

< السابق التالي >

محصلة عن ابرز المواضيع الاقتصادية

20/10/2011

*عزا حاكم مصرف لبنان العجز في ميزان المدفوعات حتى اخر شهر آب الماضي والبالغ 1،24 مليار دولار الى ارتفاع اسعار النفط والمواد الاولية من جهة والى الاوضاع في المنطقة والشائعات التي طاولت القطاع والبلد من جهة ثانية. وشدد على ضرورة تقوية رساميل المصارف على ضوء ما هو قائم في أوروبا بحيث يصبح معدل الملاءة الدولية لدى المصارف اللبنانية 12% محتسباً على اساس اتفاقية بازل III.

*من أبرز القطاعات الصناعية التي تصدر إنتاجها الصناعات الالكتروميكانيكية، حيث يملك لبنان قدرة تنافسية كبرى، وهي تشمل ماكينات التعليف، وشبكات توزيع التيار الكهربائي داخل المنازل والمؤسسات، والمولدات الكهربائية... وتبلغ قيمة صادراتها مليار دولار. وتأتي صناعة المجوهرات في الدرجة الثانية، تليها الصناعات الغذائية، فصناعة الورق والكتب والترابة. ووفقا لإحصاءات جمعية الصناعيين، يعمل في الصناعة ١٤٠ ألف عامل من أصل العدد الإجمالي للعمال والموظفين في لبنان، والبالغ نحو مليون عامل وموظف في القطاعين العام والخاص. في المقابل بلغ عدد المصانع حتى حزيران الفائت ٣٢١٥ مصنعا يعمل فيها ٨ عمال وما فوق، وتتوزع على ١٣ قطاعا صناعيا. وقد تبين بموجب الإحصاءات، تراجع عدد المصانع بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١١ من ٣٦٧٣ إلى ٣٢١٥ مصنعا. وأبرز القطاعات التي شملها التراجع: قطاع الألبسة الذي تراجع من ٣٨٨ إلى ٢٩٩ مصنعا، والمفروشات من ٥٦٦ إلى ٣٥١ ، ومصانع الآلات من ٢٤٠ إلى ٢٠٢ ، والغذائية من ٦٠٤ إلى ٥٥٦ . كما أقفل ٨٠٠ مصنع، لكن تم تأسيس ٣٠٠ مصنع جديد بتوظيفات مالية كبيرة يفوق حجمها بكثير حجم المصانع المقفلة.

*تراجعت أمس، أسعار صفيحة البنزين 98 أوكتان والكاز مئة ليرة لكل منهما، والمازوت 200 ليرة، وفارورة الغاز زنة 10 كلغ 300 ليرة، وزنة 12،5 كلغ 400 ليرة، فيما ارتفع الفيول أويل 1% كبريتا دولارا واحدا، واستقرت أسعار البنزين 95 أوكتان، والديزل أويل (للمركبات الآلية)، والفيول أويل.

*اعتبر كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية أن بلدان العالم واصلت العام الماضي إصلاح بيئة الأعمال التي تعزز قدرة الشركات المحلية على مزاولة أنشطتها، وكان للشفافية وتسهيل الحصول على المعلومات دور محوري في هذه الإصلاحات.
وجاء ذلك في تقرير جديد صدر أمس، بعنوان «ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية 2012»، وهو التاسع في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي تُعنى ببحث الإجراءات الحكومية المطبقة على الشركات المحلية طوال مراحل حياتها ودراستها في 183 بلداً. ويرتب التقرير البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 10 مجالات إجرائية. وفي مجال الإصلاحات المنفّذة خفض لبنان، وفق التقرير، كلفة الحصول على الكهرباء عن طريق خفض رسوم الطلب وودائع الأمن لتوصيل الكهرباء الجديدة. وقد تم ذلك كجزء من مراجعة رئيسية من قبل وزارة الطاقة. على أن ذلك لم يحل دون حلول لبنان في المرتبة 104 وفق ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012 وفي المرتبة 103 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011.

*أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت أمس تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والذي يحمل هذا العام عنوان «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص».
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أكد أن «الأمم المتحدة قد وضعت أهمية كبيرة للدور الحيوي والمحوري للقطاع الخاص ذي الحس الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية»، مشيراً إلى أن «تنمية القطاع الخاص تعتبر أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمحتضنة». وقال إن الدول الأعضاء يعكفون على تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص في خلق فرص عمل حقيقية وزيادة مستويات الدخل والإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، «مما يعود على هذه الدول بعائدات حكومية غير مرهقة لكاهل مواطنيها أو القطاع الخاص الذي يحرك عجلة الاقتصاد».

*أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011" والذي رجح أن تستمر أسعار الغذاء في الارتفاع خلال العقد القادم.
أكد رؤساء المنظمات الثلاث أنه حتى لو تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الجوعى بحلول عام 2015 سيظل 600 مليون شخص في الدول النامية يعانون الجوع، وقالوا إن "معاناة 600 مليون شخص من الجوع بصورة يومية ليست أمراً مقبولا بأي حال من الأحوال". كما دعوا "المجتمع الدولي أن يتحرك اليوم وأن يتحرك بقوة للقضاء على انعدام الأمن الغذائي على كوكب الأرض".

*تصاعد التوتر في منطقة اليورو أمس، قبل أربعة أيام من القمة الأوروبية المخصصة لإيجاد حل لأزمة الديون، وذلك غداة خفض وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لاسبانيا درجتين بينما بدأ عمال اليونان إضرابا عاما ليومين احتجاجا على إجراءات التقشف الصارمة.
ويعكس قرار "موديز" عدم الثقة في الاقتصاد الاسباني وفي طريقة تعامل الاتحاد الاوروبي مع الأزمة حتى الآن، ويأتي انعكاسا لخلل بات مألوفا في عدة بلدان في منطقة اليورو يتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي فضلا عن العبء الهائل من الديون العامة والخاصة.

*تحاول السلطات المالية الاوروبية تأجيل «ساعة الصفر» لتستطيع تأمين آلية اجراءات مشتركة لمواجهة ازمة مالية قد تكون اكبر حجماً من «أزمة الائتمان» التي هزت العالم العام 2008. وعلى رغم الأمل بإعادة رسملة مصارف مهددة بالتعثر، نتيجة اقبالها على شراء السندات السيادية، ترى الاسواق استحالة تنفيذ الاجراء خصوصاً ان المطلوب من مصارف في بريطانيا وفرنسا والمانيا واسبانيا وايرلندا التخلص من اصول تُقدر قيمها بنحو 775 بليون يورو في مدى 24 شهراً.

عودة

اقتصاد - مركز الأمم المتحدة للاعلام اطلق تقرير "اونكتاد 2011 " : للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتنمية القطاع الخاص تسخير الخدمات المالية المتنقلة لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق

Wed 19/10/2011 16:52

اطبع هذا الموضوع | اغلق هذه النافذة

وطنية - 2011/10/19 أطلق مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت اليوم تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد 2011"، والذي يحمل هذا العام عنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتنمية القطاع الخاص"، خلال مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تحدث فيه كل من مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" حيدر فريحات والمسؤول الأول عن شؤون تكنولوجيا المعلومات في اللجنة رامي الزعتري.

وأكد فريحات في كلمة افتتاحية أن "الأمم المتحدة وضعت أهمية كبيرة للدور الحيوي والمحوري للقطاع الخاص ذو الحس الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية"، مشيرا إلى أن "تنمية القطاع الخاص تعتبر أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والمحتضنة". وقال إن "الدول الأعضاء يعكفون على تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص في خلق فرص عمل حقيقية وزيادة مستويات الدخل والإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، مما يعود على هذه الدول بعائدات حكومية غير مرهقة لكاهل مواطنيها أو القطاع الخاص الذي يحرك عجلة الاقتصاد".

ورأى فريحات أن "التحدي يكمن عند واضعي السياسات بتسخير التحسن الكبير في انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدما حتى تعود بالفائدة على شعوب المنطقة بكافة شرائحها". ولفت إلى أن "الإسكوا تود اغتنام هذه الفرصة لحث بلدانها الأعضاء وشركائهم في التنمية على قراءة تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2011 بإمعان والنظر في توصياته بالعناية المطلوبة، وتؤكد ثقتها بالقطاع الإعلامي في إيصال الرسالة النبيلة حول هذا الموضوع المهم".

الزعتري

بدوره، عرض الزعتري أبرز ما تضمنه تقرير هذا العام مع التركيز على المنطقة العربية، لافتا إلى أن "نسبة انتشار الاشتراكات في الهاتف النقال ارتفعت من خمسة فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010". وقال إن "التقرير قد لحظ أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5.6 مليار دولار أميركي مقابل 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من قبل خدمات الاتصالات وقطاع الاتصالات المتنقلة".

ولفت إلى أن "أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الانترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بثلاثمائة مرة من أي فرد في البلدان النامية"، مشيرا إلى أن "أونكتاد تتوقع أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي وازدياد انتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج".

ووزع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت معلومات عن التقرير وفيها:
"يلقي تقرير هذا العام الضوء على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسريع عملية التنمية في القطاع الخاص، لاسيما في البلدان النامية، ويعالج كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا لخلق تأثير اقتصادي حقيقي على هذه البلدان عبر سد الفجوة الرقمية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
وأشار التقرير إلى أن الأردن يعد مثالا جيدا، حيث أن جميع مؤسسات الأعمال تقريبا، التي توظف أكثر من 250 عاملا، تستخدم الإنترنت لإتمام معاملاتها، غير أن نسبة مؤسسات الأعمال البالغة الصغر التي تستخدم الشبكة لترويج مبيعاتها والاتصال بزبائنها لا تتجاوز ستة في المائة. وأظهر أنه بينما يتمتع أكثر من ثلاثة أرباع المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم في كل من الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وقطر وكولومبيا بالنفاذ إلى الإنترنت عبر النطاق العريض، فإن الحصة المقابلة أدنى بكثير في البلدان النامية الأخرى، لاسيما في حالة مؤسسات الأعمال الصغرى.
كما يبين تقرير أونكتاد أن مؤسسات الأعمال في البلدان النامية تستخدم الإنترنت بالأساس للحصول على معلومات بدلا من استخدامها للتعامل مع الحكومات. ويمكن للحكومات أن تحسن النفاذ إلى المعلومات وتيسر الخدمات المتصلة بالمعاملات، كتسديد الضرائب وفواتير استخدام المنافع العامة ومكننة النظم الآلية عبر الإنترنت. وبحسب التقرير فإن قلة قليلة من مشاريع تنمية القطاع الخاص الرامية إلى دعم صاحبات المشاريع تستفيد استفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ويقدم التقرير توصيات عدة تتعلق بالسياسات العامة، من بينها التوصيات التالية: إدراج موضوع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في برامج التدريب المصممة لتنمية المهارات التجارية؛ الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال استفادة أكبر في دعم قدرات المرأة على تنظيم المشاريع؛ تسخير الخدمات المالية المتنقلة لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المالية؛ استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال للحد من تكلفة المعاملات التجارية ومساعدة المشاريع الصغرى والبالغة الصغر في إيصال سلعها وخدماتها إلى الأسواق المحلية والدولية؛ اعتماد أطر تنظيمية لبناء الثقة في استخدام التكنولوجيات الجديدة أو التطبيقات الجديدة لتكنولوجيا معروفة ووضع مبادئ توجيهية تساعد الجهات المانحة في الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال فيما تضعه من استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص".

إ.غ.

NNA 2011 All rights reserved ©

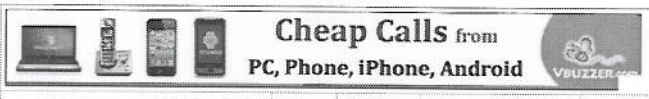

أخبار الاقتصاد

إرتفاع نسبة المشتركين في الهاتف النقال في العالم العربي

3

بيروت, لبنان, 19 تشرين الأول-أكتوبر (يو بي أي) -- أظهر تقرير لمركز الأمم المتحدة للإعلام حول إقتصاد المعلومات لعام 2011، إرتفاع نسبة المشتركين في الهاتف النقال في العالم العربي.

وقال التقرير الصادر اليوم الأربعاء، في بيروت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يحمل عنوان (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات) إن "نسبة إنتشار الإشتراكات في الهاتف النقال إرتفعت من 5 فقط لكل 100 نسمة في عام 2005 إلى 33 في عام 2010" في العالم العربي.

ولاحظ التقرير أنه في مصر بلغت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 5.6 مليار دولار أميركي مقابل 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها من قبل خدمات الإتصالات وقطاع الإتصالات المتنقلة.

ولفت إلى أن "أي فرد في البلدان المتقدمة يستطيع الوصول إلى خدمات الإنترنت الثابتة ذات الحزمة العريضة أكثر بـ300 مرة من أي فرد في البلدان النامية".

وتوقع التقرير أن يستفيد الكثيرون في البلدان النامية خلال السنوات المقبلة مع توسع قطاع الهاتف النقال الحيوي، وازدياد إنتقال بعض الأعمال الصغيرة من الدول النامية إلى الخارج.

وأشار التقرير إلى أن "الأردن يعد مثالاً جيداً، حيث أن جميع مؤسسات الأعمال تقريباً، التي توظف أكثر من 250 عاملاً، تستخدم الإنترنت لإتمام معاملاتها، غير أن نسبة مؤسسات الأعمال البالغة الصغر التي تستخدم الشبكة لترويج مبيعاتها والإتصال بزبائنها لا تتجاوز 6%".

وأظهر التقرير الى أنه "بينما يتمتع أكثر من ثلاثة أرباع المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم في كل من الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وتركيا وكوريا وسنغافورة وقطر وكولومبيا بالنفاذ إلى الإنترنت عبر النطاق العريض، فإن الحصة المقابلة أدنى بكثير في البلدان النامية الأخرى، لاسيما في حالة مؤسسات الأعمال الصغرى".

وبيّن أن مؤسسات الأعمال في البلدان النامية تستخدم الإنترنت بالأساس للحصول على معلومات بدلاً من إستخدامها للتعامل مع الحكومات.

ويمكن للحكومات أن تحسّن النفاذ إلى المعلومات وتيسّر الخدمات المتصلة بالمعاملات، كتسديد الضرائب وفواتير إستخدام المنافع العامة ومكننة النظم الآلية عبر الإنترنت.

وأشار التقرير الى أن قلة قليلة من مشاريع تنمية القطاع الخاص الرامية إلى دعم صاحبات المشاريع تستفيد إستفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات والإتصال.

يونايتد برس انترناشونال ،انك. جميع الحقوق محفوظة 2011 ©

انضم إلى المحادثة

ترك التعليق عبر

الاسم

أو

تسجيل الدخول

أرسل التعليق

يونايتد برس انترناشونال ،انك. جميع الحقوق محفوظة 2011 ©
اتصل بنا

الأكثر قراءة

- فقدان بالميزانية التركية في الأشهر التسعة الأولى لأول مرة منذ 28 عاما
- الحكومة السورية تقر مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام 2012
- مصادر حكومية سورية تقول إن أرصدة المصرفين العقاري والتجاري المجمدة في الغرب 'فقات'
- إرتفاع نسبة المشتركين في الهاتف النقال في العالم العربي
- افتتاح مصنع أردني لصناعة الأدوية في الجزائر بتكلفة تقدر بـ 70 مليون دولار
- ارتفاع الدين الخارجي لليمن إلى 6.274 مليار دولار في أغسطس الماضي